مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: سد النهضة الأثيوبي "دراسة في الصراعات والتحديات"
اسم الكاتب: م.د. اسماعيل ذياب خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7815
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i29.158

TJFPS
ISSUE 29

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

سد النهضة الأثيوبي "دراسة في الصراعات والتحديات"

Ethiopian Renaissance Dam "A Study of Conflicts and Challenges

Ismail Thyab Khaleel [a]
[a] College of Law and Political Science / University of Diyala

م.د. اسماعيل ذياب خليل [a] *
[a] كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

Article info.

Article history:
- Received:19\08\2022
- Accepted: 10\9\2022
- Available online :30\09\2022

Keywords:
- the political system
- political development government institutions
- democracy
- Iraq

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The issue of the Grand Ethiopian Renaissance Dam is one of the important international issues that topped the international political scene for the second decade of the twenty-first century because of its political, economic and environmental repercussions on the two downstream countries, especially Egypt, which has become a challenge to its water and food security and increases its economic burdens, and it has taken place since the year 2011, several negotiating rounds between Ethiopia on the one hand and the downstream countries (Egypt and Sudan) on the other hand to settle the crisis of establishing the Renaissance Dam, but they did not reach any results or compromise solutions. As a result of the policy of procrastination and procrastination that Ethiopia adopted in its negotiations with Egypt and Sudan in order to gain time to complete the Renaissance Dam project and without committing itself to any agreement, as it considers the project to build the dam a national demand with political, economic and security dimensions, and what has worsened the situation is foreign interventions in supporting The Ethiopian position against Egypt, which weakened the latter's negotiating position to settle the crisis.

*Corresponding Author: Lecturer Dr. Ismail Thyab Khaleel, College of Law and Political Science / University of Diyala, Email: ismaeel.d@uodiyala.edu.iq

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- الاستلام: 19\8\2022
- القبول:10\90\2022
- النشر :30\09\2022

الكلمات المفتاحية:

- سد النهضة
- سد الألفية
- مصر واثيوبيا
- دولتي المصب
- حوض النيل

الخلاصة: يعد موضوع سد النهضة الاثيوبي واحداً من القضايا الدولية المهمة التي تصدرت المشهد السياسي الدولي للعقد الثاني من القران الواحد والعشرين لما له من تداعيات سياسية واقتصادية وبيئية على دولتي المصب، ولاسيما مصر التي بات يشكل تحدياً لأمنها المائي والغذائي ويزيد من اعبائها الاقتصادية، وقد جرت منذ العام 2011، العديد من الجولات التفاوضية بين اثيوبيا من جهة ودولتي المصب (مصر والسودان) من جهة اخرى لتسوية أزمة أنشاء سد النهضة، الا إنها لم تتوصل إلى اي نتائج أو حلول توفيقية، نتيجة سياسة التسويف والمماطلة التي اعتمدتها اثيوبيا في مفاوضاتها مع مصر والسودان من اجل كسب الوقت لاستكمال مشروع سد النهضة ودون الزام نفسها بأي اتفاق، كونها تعد مشروع انشاء السد هو مطلب وطني ذات ابعاد سياسية واقتصادية وأمنية، وما زاد من تأزم الموقف هو التدخلات الاجنبية في دعم الموقف الاثيوبي ضد مصر مما اضعف موقف الاخيرة التفاوضي لتسوية الأزمة.

المقدمة

تعد مشاريع السدود ذات أهمية كبيرة في البلدان النامية لكونها تُشيد كأداة لمواجهة التحديات الخارجية في بناء الدولة وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وحديثاً قامت العديد من الدول بتشيد سدوداً كبيرة كجزء من استراتيجياتها الخاصة لتعزيز أمنها المائي والغذائي، إلا أن العديد من تلك المشاريع السدودية تتسبب بالمزيد من الآثار السلبية اكثر من الآثار الايجابية، لاسيما تلك التي اقيمت على الانهار الدولية العابرة للحدود الوطنية، الأمر الذي ادى إلى حدوث نزاعات وصراعات بين الدول المتشاطئة على تلك الانهار، إذ غالباً ما يتم بناء تلك السدود أو إقامة مشاريع مائية ضخمة من قبل دول المنبع دون مراعات حقيقية للمخاوف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لدول المصب، وهو ما يفسر على أنه اعتداء على حصة المياه المخصصة لدول الحوض الاخرى. ومن ابرز الازمات الدولية المائية القائمة هي أزمة دول حوض نهر النيل نتيجة محاولة الاستئثار بالمياه من قبل طرف على حساب الاطراف الاخرى، حيث قامت اثيوبيا مؤخراً بانشاء سد النهضة الكبير على نهر النيل الازرق بالرغم من التحذيرات والمخاوف التي اطلقها الخبراء في مجال بناء السدود من خطورة انشاء سد النهضة واحتمالية انهياره لكونه يقع في منطقة نشطة بركانياً وزلزالياً، فضلاً عن الاحتجاجات التي قدمتها دول المصب (مصر والسودان) بعدها المتضرر الأكبر من بناء السد، وهو ما شكل أزمة حقيقية في العلاقات بين هذه الدول الثلاث، لاسيما المصرية–الاثيوبية، نتيجة المخاوف والاضرار التي ستصيبها جراء إقامة هذا السد الكبير.

أهدف الدراسة: تتحدد اهداف الدراسة في أمور عدة اهمها:

1. معرفة طبيعة السياسة المائية لأثيوبيا بشكل عام وخططها وبرامجها التي تنفذها مع الدول المتشاطئة معها في مجرى نهر النيل وانعكاسات ذلك على دول الجوار الجغرافي.
2. معرفة سلوك اثيوبيا مع كلاُ من مصر والسودان في ظل قواعد القانون الدولي التي تنظم عملية استغلال المياه في الانهار الدولية المشتركة بما يضمن الحقوق المائية للجميع.

اشكالية الدراسة: تتجسد الاشكالية في طبيعة الصراع القائم بين اثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة اخرى حول إنشاء سد النهضة الكبير وما قد يتسببه من تأثير سلبي على الأمن المائي والغذائي لدول المصب، وفي ضوء هذه الاشكالية تتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

1- ما ابرز المخاطر التي يمكن أن يشكلها إنشاء سد النهضة الكبير على الأمن المائي والقومي العربي لمصر والسودان؟
2- ما هي الدوافع الاقتصادية والسياسية لانشاء سد النهضة الكبير في اثيوبيا؟ وما هي آثاره الجيوبوليتيكية على دولتي المصب (مصر والسودان)؟
3- ما هي الحلول والمبادرات التي تم طرحها لحسم الخلافات بين الاطراف المتنازعة حول إنشاء سد النهضة؟

فرضية الدراسة: انسجاماً مع الاشكالية فان البحث ينطلق من فرضية مفادها أن سد النهضة الذي أقامته اثيوبيا والسدود الاخرى المزمع اقامتها لها آثار كبيرة على الأمن المائي والغذائي لدول المصب ولاسيما مصر، وهو ما قد يتسبب بصراعات مستقبلية بينها.

منهجية الدراسة: تتطلب دراستنا لموضوع سد النهضة الاثيوبي استخدام عدة مناهج علمية وهي:

1. المنهج التاريخي: في محاولة للكشف عن الحقائق العلمية حول طبيعة الصراعات القائمة بين الدول المعنية بموضوع البحث للوصول إلى الغايات المرجوة.
2. المنهج التحليلي: القائم على تفسير وتحليل طبيعة ابعاد وتداعيات الصراعات حول المياه بين اثيوبيا ودول المصب (مصر والسودان).
3. المنهج الاستشرافي: لدراسات مسارات الازمة واتجاهاتها المستقبلية في ضوء معطيات الواقعين الاقليمي والدولي.

هيكلية الدراسة: ولغرض الايفاء بمتطلبات الموضوع فقد قسمت هيكلية البحث إلى مبحثين اساسين فضلاً عن مقدمة وخاتمة وإنتهاءاً بالنتائج والتوصيات. وعلى النحو التالي:

المبحث الأول: السياسة المائية الاثيوبية واثرها على مياه نهر النيل.

المبحث الثاني : الادوار الدولية والاقليمية في انشاء سد النهضة الاثيوبي.

المبحث الاول: السياسة المائية الاثيوبية وأثرها على مياه نهر النيل

عملت الدولة الاثيوبية على إيجاد عدد من الاطر القانونية والدستورية ذات الصلة بالشأن المائي، واهمها مبادرة حوض النيل الموقعة في فبراير عام 1999، لضمان الارتقاء بادارة وتوفير المياه[1]، وكذلك اقرار السياسة البيئية لسنة 1997، للحد من التلوث البيئي، واقرار السياسة الصحية لسنة 1993، للحد من التلوث الصحي الناجم عن المواد الكيمياوية والنفايات الخطرة. كما اصبحت الموارد المائية الاثيوبية مملوكة للدولة بموجب (المادة 3/40) من الدستور الاثيوبي لعام 1994[2]. وانطلاقاً من ذلك فأن السياسة الاثيوبية للادارة المائية تقوم على تحقيق الاهداف التالية[3]:

1- العمل على تحسين المستوى المعاشي للشعب الاثيوبي.

2- تحقيق الاكتفاء الذاتي للامن الغذائي في الدولة.

3- العمل على تحسين الظروف الصحية والبيئية عبر توسيع امدادات المياه والصرف الصحي لتغطية قطاعات كبيرة في المجتمع الاثيوبي.

---

[1] تساهم اثيوبيا التي تشكل نسبة (12.1%) من المساحة الكلية لحوض نهر النيل، بما يقدر بـ (85%) من الايراد المائي الصافي لنهر النيل ككل، بينما باقي دول حوض النيل الاخرى التي تحتل حوالي (88%) من المساحة الكلية للحوض لا تزود النهر سوى بـ (15%) من ايراده المائي، ويرجع ذلك إلى أن المياه المفقودة في الهضبة الاثيوبية قليلة جداً بالمقارنة مع المياه المفقودة في الهضبة الاستوائية التي تقع عندها معظم دول حوض نهر النيل الاخرى، نتيجة الارتفاع العالي للهضبة الاثيوبية عن مستوى سطح البحر وشدة انحدار الارض ووعورتها، فضلاً عن قلة التبخر، الامر الذي جعل اثيوبيا تشكل تهديداً جيوبولتيكياً لكل من السودان ومصر، وهو ما يتطلب تنسيقاً عربياً موحداً لمواجهة السياسات المائية لاثيوبيا. للمزيد من التفاصيل راجع، منذر خدام، الامن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ايلول 2003، ص52.

[2] مهدي فليح ناصر الصافي، ايمان نعمة غضبان، أثر سد النهضة الاثيوبي على الأمن المائي لدول المصب (مصروالسودان)، جامعة ذي قار، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الرابع، العدد الاول، السنة الرابعة، 2022، ص363.

[3] المصدر نفسه، ص363-364.

4- مضاعفة توليد الطاقة الكهربائية عبر اقامة السدود المائية.

5- تعزيز مساهمة الموارد المائية في تحقيق اولويات التنمية الوطنية الشاملة.

6- تشجيع مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية.

المطلب الأول: مشروع سد النهضة الأثيوبي.

يعد مشروع سد النهضة الكبير الذي تقيمه اثيوبيا على مجرى نهر النيل الازرق، واحداً من المشاريع المائية الكبيرة في العالم التي اثارت جدلاً واسعاً منذ بداية الشروع بتنفيذه، وما زالت المفاوضات مستمرة إلى الآن حول المشروع بين اثيوبيا ودول المصب (مصر والسودان) بهدف الوصول إلى حل من شأنه أن يخفف من وطئة وتبعات ملئ وتشغيل السد.

الفرع الأول: فكرة إنشاء مشروع سد النهضة.

فكرة انشاء السد هي فكرة قديمة تعود إلى فترة ما بين عامي 1956 و 1964، حيث بدأت الدراسات في تلك الفترة حول انشاء السد بواسطة مكتب الاستصلاح الامريكي (US Bureau of Reclamation' USBR)، الذي وضع دراسة موسعة حددت (33) موقعاً لانشاء السدود في اثيوبيا، أهمها (4) سدود على نهر النيل الازرق، وكان سد النهضة في تلك الدراسة يحمل اسم سد بوردر (Border)، ويرى الخبراء أن نهر النيل الازرق كان محط اهتمام الادارة الأمريكية أنذلك، رداً على اتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان لزيادة ايرادات نهر النيل، وقيام مصر بانشاء السد العالي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر[1].

أولاً: تفاصيل انشاء سد النهضة. في 31 مارس 2011 أعلنت اثيوبيا عن منح عقد تبلغ قيمته (4.8) مليار دولار امريكي لشركة (ساليني) الايطالية للبدء بانشاء سد النهضة[2]، الذي يقع في نهاية مجرى نهر النيل الازرق داخل الاراضي الاثيوبية، في منطقة بني شنقول دوموز، ويبعد حوالي (20 إلى 40) كم عن الحدود السودانية، ويقدر ارتفاع السد من (500 م إلى 600 م) فوق مستوى سطح البحر. وتقدر الطاقة الاستيعابية للسد حوالي

[1] انتصار معاني علي، الابعاد الجيوبولوتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، المجلد28، العدد1، 2017، ص284.

[2] اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على ابواب سد النهضة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2015، ص16. متاح على الموقع الالكتروني: https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads تاريخ الزيارة (2022/7/22)

(74 مليار م2)، وسيصبح السد عن اكتماله نهائياً أكبر سد كهرومائي في القارة الافريقية والسد العاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود انتاجاً للطاقة الكهرمائية، حيث يبلغ متوسط هطول الامطار في منطقة السد ما يقارب (800 ملم/سنة)[1].

وتعمل اثيوبيا على تمويل بناء السد الذي يبلغ طوله (1800م)، وبارتفاع (145م)، عن طريق بيع سندات حكومية تقدر قيمتها (227) مليون دولار من اجمالي قيمة تكاليف السد البالغة قرابة الـ(5) مليار دولار، إذ يتم طرح تلك السندات الحكومية على الشعب الاثيوبي وبيعها، أما الباقي فيكون عن طريق مرفق الكهرباء والاستثمارات الكهربائية، وأن انجاز السد سيولد حوالي (6000) ميكاوات من الطاقة الكهربائية، مما سيمكن اثيوبيا من بيع حوالي (1000) ميكاوات من الطاقة الكهربائية إلى الدول المجاورة، الامر الذي سيوفر سيولة مالية لاثيوبيا لتلبية حاجتها من النفط المستورد عالي التكلفة، وتوسيع قاعدتها الصناعية المعتمدة على توفر الطاقة الكهربائية[2].

وتعد مرحلة الاستقرار السياسي في اثيوبيا نتيجة توقف الصراعات الداخلية فيها وتوقف الحروب مع اريتريا والصومال، وتحقيقيها لنمو اقتصادي جيد وصل إلى قرابة الـ(10%)، تعد كلها عوامل دفعت اثيوبيا نحو الاقدام على بناء سد النهضة لانعاش اقتصادها الوطني، ورغم مخاوف مصر والسودان من احتمالية خفض حصصهما من مياه نهر النيل نتيجة انشاء سد النهضة، إلا أن اثيوبيا تؤكد أن استخداماتها للمياة ليست استهلاكية بل لتوليد الطاقة الكهربائية فقط، وأن المياه ستعود لمجرى نهر النيل وتواصل انسيابها لمصر والسودان وأن انشاء السد لن ينتج عنه ضرر لاي دولة من دول المصب[3].

ثانياً: المباحثات الدولية لانشاء سد النهضة.

[1] عباس محمد شراقي، جيولوجية سد النهضة الاثيوبي وأثرها على امان السد، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2014، ص8.

[2] احمد جاجان عباب حمد، تأثير سد النهضة الاثيوي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد 13، العدد2، 2018، ص226.

[3] احمد جاجان عباب حمد، مصدر سبق ذكره، ص225–226.

في البداية عملت اثيوبيا على إجراء مفاوضات مع دول المصب مصر والسودان حول بناء سد النهضة وبسعة تخزينية قدرت في حينها ما بين (14–16 مليار م2)، إلا أنه بعد اندلاع ثورة يناير 2011 في مصر، استغلت اثيوبيا الاضطرابات السياسية التي عقبت الثورة واعلنت البدء بناء السد رسمياً في شهر مارس عام 2011، ولكن بقدرة تخزينية (74 مليار م2)، وبدأ العمل دون الحصول على موافقة مصر أو حتى اشعارها رسمياً بالدراسات الفنية الخاصة بالسد، لذا سعت مصر لاحقاً إلى حل الازمة المترتبة على بناء السد بالاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية دولية، تتألف من (10) خبراء اثنين من كل دولة من الدول المعنية (اثيوبيا، مصر، السودان) بالاضافة إلى (4) خبراء دوليين اخرين[1]، لغرض تقييم الدراسات الاثيوبية لانشاء السد، وبدأت اللجنة اعمالها في مايو 2012، وقام اعضائها بزيارة موقع السد اربعة مرات في اثيوبيا، وبعد ذلك قدمت تقريرها في عام 2013، بإدانة اثيوبيا من حيث عدم قدرتها على تقييم الاثار السلبية للاثار المترتبة على بناء السد وتحملها المسؤلية لعدم تقديمها لتلك الدراسات لدول المصب، وطالبت باعادة واستكمال الدراسات الانشائية والهايدرولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى أثر ذلك توقفت اعمال اللجنة الثلاثية الدولية نتيجة عدم موافقة اثيوبيا على مطالب مصر بضرورة وجود خبراء دوليين ضمن اللجنة المشرفة على الدراسات الميدانية لضمان الحيادية[2].

واعقب ذلك اجراء مفاوضات ثلاثية بين اثيوبيا ومصر والسودان نتج عنها توقيع (اعلان المبادئ) في الخرطوم في أذار عام 2015، حيث تعهدت فيه اثيوبيا بعدم اتخاذ قرارات منفردة في ملء السد ودون التنسيق مع دول المصب، إلا أنه يؤخذ على اتفاق اعلان المبادئ اعتراف مصر والسودان بحق اثيوبيا ببناء السد، وعدم التطرق للسعة التخزينية له، ونص على حق اثيوبيا في بناء السد لاغراض توليد الطاقة الكهربائية وللاغراض التنموية الاخرى، ولم ينص اعلان المبادئ على الالتزام بالاتفاقيات التاريخية التي تنظم مجرى نهر النيل ولا

[1] محمد عبد المجيد الزبيدي، سد النهضة في اثيوبيا الصراع القائم مياه نهر النيل، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، المجلد1، العدد43، 2020، ص201–202.

[2] سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لانشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد15، العدد63، 2018، ص137.

الالتزام بمبدأ الاخطار المسبق لدول المصب، مما دفع اثيوبيا بالاستمرار ببناء السد ضاربة عرض الحائط بقواعد القانون الدولي[1].

الفرع الثاني: فوائد وأضرار إنشاء سد النهضة.

يرى الخبراء في مجال بناء السدود بأن سد النهضة الاثيوبي له مردودات ايجابية لاثيوبيا بشكل خاص ولبعض دول حوض النيل بشكل عام، إلا أنه لا يخلو من بعض السلبيات والاضرار.

أولاً: فوائد انشاء السد.

1- استفادة اثيوبيا من السد لتوليد الطاقة الكهربائية التي تقدر بنحو (6000) ميكاواط، وهو ما سيوفر كمية كافية لسد حاجة سكان اثيوبيا التي تعاني من نقص شديد من الطاقة الكهرائية.

2- امكانية تصدير المتبقي من توليد الطاقة الكهرائية للسودان وجنوب السودان وكينيا وغيرها من الدول المجاورة الاخرى، وهو ما سينعش الاقتصاد الاثيوبي[2].

3- حجز كميات كبيرة من الطمى مما يؤثر إيجاباً بالنسبة للسدود الاخرى على مجرى نهر النيل خاصة السدود السودانية، إذ أن ارتفاع نسبة الطمى تعيق عمل السدود وتقلل من فاعليتها.

4- تنمية المشاريع الزراعية في المناطق المحيطة بالسد، وامكانية جلب الاستثمارات الاجنبية في مجال الزراعة التي ستعتمد على الري بعدما كانت تعتمد على مياه الامطار.

5- توفير المياه على مدار العام لسكان المناطق المحيطة بالسد، والتخفيف من اخطار الفيضانات لاسيما في الاراضي السودانية المجاورة لاثيوبيا[3].

ثانياً: اضرار انشاء السد.

1- خفض كمية مياه نهر النيل الواصلة لدول المصب (مصر والسودان)، بسبب سعته التخزينية العالية لا سيما خلال سنوات ملئ خزان السد.

---

[1] سلمان محمد احمد سلمان، اضواء على اتفاق اعلان مبادئ حول سد النهضة، صحيفة الراكوبة، الخرطوم، 24 أذار، 2015، متاحة على الرابط الالكتروني: https://ara.alrakoba.net تاريخ الزيارة (2022/9/9)

[2] محمد زهير عبد الكريم، خيارات السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سد النهضة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مجلة دراسات دولية، العدد85، 2021، ص349-350.

[3] مهدي فليح ناصر الصافي، ايمان نعمة غضبان، مصدر سبق ذكره، ص367.

2- مخاطر حقيقية من احتمالية انهيار السد، كونه يقع في منطقة الاخدود الافريقي العظيم، وهي منطقة نشطة من الناحية الزلزالية والبركانية، إذ سجلت هذه المنطقة خلال القرن العشرين (16) نشاطاً زلزالياً وصلت بعضها إلى (6.5) درجة على مقياس رختر، فعند ملئ السد هنالك احتمالية زيادة الضغط على الأرض المشيد عليها السد والتسبب بنشاط زلزالي أو بركاني خطير.

3- على الرغم من أن حجز الطمى من قبل سد النهضة سيؤثر ايجاباً على عمل السدود في السودان إلا أنه سيقلل من خصوبة التربة والاراضي الزراعية لانه سيحرمها من الاسمدة الموجودة في الطمى التي تتغذى عليها التربة.

4- اغراق بعض المناطق التعدينية المحيطة بالسد والتي تحتوي على الكثير من المعادن المهمة كالنحاس والحديد والذهب والبلاتين[1].

5- قصر عمر السد بسبب الاطماء المتجمع، وبحسب تقديرات الخبراء فأن عمر السد سيتراوح ما بين (25-50) عام، الامر الذي سيدفع اثيوبيا إلى انشاء سدوداً اخرى خلف سد النهضة لحجز الطمي ومنع وصولها إلى السد للمحافظة عليه، وهو ما سيسبب مشكلة أخرى لدول المصب[2].

المطلب الثاني: آثار سد النهضة على الامن المائي لدول المصب (مصر-السودان).

يرى الكثير من الخبراء أن بناء سد النهضة سيؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية (الحالية والمستقبلية) على مصر والسودان وسيتسبب بعجز مائي خطير، إذ يرى الخبراء انه في حالة تشغيل السد بكامل طاقته الاستيعابية فأن ذلك سيؤدي إلى تعطيل عمل السد العالي في مصر والتأثير على سدوداً أخرى في السودان، فضلاً عن آثار أخرى سنتناولها في الفرعين التاليين:

الفرع الاول: آثار سد النهضة على الامن المائي المصري. أن بناء اثيوبيا لسد النهضة الكبير سيؤثر حتماً في الأمن المائي والغذائي لمصر، إذ يتوقع ان تنخفض حصة مصر من مياه نهر النيل بنسبة تتراوح ما بين (9-12 مليار م2) سنوياً إذا ما اكتفت اثيوبيا بانشاء سد النهضة فقط، أما اذا قررت الاستمرار في بناء السدود الثلاثة الاخرى المتوقع انشاؤها وهي (كار ادوبي، وبيكو أبو، منديا) فأن ذلك سيؤدي إلى نقص ما لا يقل عن

[1] مهدي فليح ناصر الصافي، ايمان نعمة غضبان، مصدر سبق ذكره ، ص367-368.

[2] المصدر نفسه ، ص366.

(15 مليار م2) من المياه المتدفقة إلى الاراضي المصرية والمقدرة حصتها من المياه سنوياً حوالي (55,5 مليار م2)[1]. وعلى الرغم من ذلك فأن ابرز نقاط الخلاف بين الجانبين الاثيوبي والمصري تتركز في ثلاثة نقاط وهي:

أولا: تحديد المدة الزمنية لسنوات ملئ وتشغيل سد النهضة.

يحتاج السد لتخزين المياه خلفه إلى عامين في كل عام (37 مليار م2) ليصل إلى طاقته الاستيعابية الكاملة (74 مليار م2) بمعنى أن الكمية المتبقية من المياه المتدفقة سنوياً إلى مصر ستنخفض إلى (18 مليار م2) وهو ما سينتج عنه كارثة مائية في مصر[2].

ثانيا: السعة التخزينية لسد النهضة.

ترى مصر أن السعة التخزينية للسد مبالغ فيها كثيراً، وأن كفاءة السد في توليد الطاقة الكهربائية متدنية ولا يبرر لها هذه السعة التخزينية الضخمة من المياه، فضلاً عن ايراداته المالية من توليد الكهرباء قد لا تغطي تكاليفه الباهظة، وترى مصر أن اثيوبيا فيها (12) نهراً ممكن الاستفادة منها في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية، إلا أن اثيوبيا مصرة إقامة السد على النيل الأزرق لأهداف وغايات سياسية تكمن في الرغبة في السيطرة والتحكم بمجرى النيل الازرق[3].

ثالثاً: آلية تشغيل سد النهضة.

تطالب مصر بأن تكون آلية تشغيل السد متوافقة مع طبيعة تشغيل السد العالي في اراضيها، باعتبار أن السدين (سد النهضة والسد العالي) يقعان على نهراً واحد، ولا بد أن يكون هناك تعاون مشترك بين البلدين (مصر واثيوبيا) وفق آلية مشتركة تجمع السدين بحيث لا يؤثر تشغيل سد النهضة على القواعد والفوائد الرئيسية للسد العالي سواء من ناحية التخزين أو توليد الطاقة الكهربائية[4].

---

[1] أذار عبد خليفة، أزمة سد النهضة وتأثيرها على العلاقات المصرية _ الاثيوبية، مجلة الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد139، كانون الاول، 2021، ص266.

[2] خالد فؤاد، سد النهضة: مصر وازمة الخيارات الصعبة، تقديرات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص2.

[3] صلاح سمير البندراوي، مشكلة سد النهضة واعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد1، 2018، ص55.

[4] ابراهيم حردان مطر، قراءة في المسارات التفاوضية حول سد النهضة: مقاربة نظرية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2، 2020، ص666.

وعلى الرغم من ذلك فأن اثيوبيا تصر في مفاوضاتها مع مصر على تحديد فترة زمنية تتراوح ما بين (3–5) سنوات لملئ وتشغيل السد، وهو الأمر الذي سيتسبب بدوره في عدد من المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لمصر والتي يمكن اجمالها على النحو التالي:

1– ستفقد مصر كمية كبيرة من المياه المتدفقة إليها وسيكون هناك عجز مائي خلال فترة ملئ السد، فإذا كانت فترة ملئ السد قصيرة من (3–5) سنوات فأن العجز المائي لمصر سيكون هائلاً، أما إذا كانت فترة ملئ السد طويلة من (15–20) سنة فسيكون العجز المائي اقل حدة.

2– التأثير السلبي المباشر على توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي والتي ستنخفض حوالي (20%) من حجم انتاجه البالغ (2100 ميكاواط)، لذلك تسعى مصر إلى تأمين تدفق المياه إلى ارتفاع ما لا يقل عن (165) متراً لتشغيل السد العالي وهو ما ترفض أثيوبيا الالتزام به[1].

3– فقدان مصر لحوالي (1.5) مليون فدان من اراضيها الزراعية نتيجة نقص المياه المتوقعة وهو ما سيتسبب بنقص المساحات المزروعة وقلة الانتاج الزراعي في البلاد.

4– ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع المصري نتيجة تشريد ما يقارب (5–6) مليون فلاح من قطاع الزراعة وهجرت العديد منهم من الريف إلى المدينة إو إلى خارج البلاد للبحث عن فرص عمل.

5–ارتفاع مديونية مصر الخارجية وحصول عجز في الموازنة العامة بسبب زيادة الاقتراض لاستيراد الخضراوات والفواكه لسد النقص الحاصل نتيجة تقليص الاراضي الزراعية[2].

6– يضاف إلى ذلك مخاطر التحكم الاستراتيجي الكامل من قبل اثيوبيا في مياه نهر النيل الازرق الأمر الذي سيحرم مصر من اقامة مشاريع تنموية كبيرة تزيد من قوة مصر الاقتصادية، لذلك فهناك شكوك مصرية بأن هدف بناء السد ابعد من توليد الطاقة الكهربائية وتحقيق متطلبات التنمية لاثيوبيا، سيما وأن سياسة اثيوبيا المائية تلاقي دعم كبير من قبل الكيان الاسرائيلي الذي بدوره يتماز بعلاقة متوترة مع مصر.

الفرع الثاني: آثار سد النهضة على الأمن المائي السوداني.

[1] انتصار معاني علي، مصدر سبق ذكره، ص292–293.

[2] أذار عبد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص266.

يعد السودان البلد العربي الشريك لمصر في مجرى نهر النيل، ويعتمد بنسبة تصل إلى (77%) من احتياجاته المائية على مياه نهر النيل، سيما أن الاقتصاد السوداني قد زاد من اعتماده على الزراعة بعد 2011 نتيجة انفصال الجنوب عنه وفقدانه لحوالي (80%) من احتياطاته النفطية[1]. وعلى الرغم من ذلك فأن الموقف السوداني يتميز بالتقلب ما بين التسليم بالفائدة الاقتصادية المطلقة للسودان بعد اكمال انشاء سد النهضة الكبير، وما بين الشعور بالقلق والتخوف نتيجة تعمد الجانب الاثيوبي اخفاء معلومات فنية مهمة عن الحكومة السودانية سواء كانت ارقام أو نسب معينة. وعلى ذلك يمكن تحيد اضرار وفوائد سد النهضة بالنسبة للسودان في الاتي:

أولا: الاضرار التي يمكن أن يتسبب بها سد النهضة بالنسبة للسودان:

1- تقليل حصة السودان المائية لاسيما في مرحلة ملء خزان السد، إذ بمجرد قيام اثيوبيا بالمرحلة الاولى من ملء خزان السد لمدة (46) يوماً، في تموز/يوليو 2020[2]، اعلنت وزارة الري السودانية عن تراجع منسوب المياه في نهر النيل، وهو ما ادى إلى خسائر كثيرة تمثلت في خروج العديد من محطات مياه الشرب المعتمدة على مجرى نهر النيل الازرق من الخدمة، ونقص كبير في مياه الري التي ترفد الاراضي المزروعة[3].

2- مخاوف سياسية تتمثل باحتمالية تصاعد ازمة سد النهضة بين اثيوبيا ومصر وتطورها إلى نزاعات اقليمية حادة، وسيادة عدم الاستقرار في منطقة دول حوض النيل.

3- مخاوف طبيعية-جغرافية تتمثل باحتمالية انهيار السد، كونه يقع في منطقة نشطة زلزالياً وبركانياً خاصة أنه سد كبير جداً تصل طاقته الاسيعابية إلى حوالي(74 مليار م2)، ففي حالة انهياره سيؤدي إلى اغراق العديد من المدن السودانية وخاصة الخرطوم وهو ما سيتسبب بكارثة بشرية كبيرة لا يمكن المجازفة بها[4].

---

[1] انتصار معاني علي، مصدر سبق ذكره، ص291.

[2] استراتيجية مصر لاحتواء الملء الثالث لسد النهضة الاثيوبي، مقالة متاحة على موقع الجزيرة نيوز:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/6/22 تاريخ الزيارة (2022/9/3).

[3] محمد عبد الكريم احمد، سد النهضة: السودان واثيوبيا-مسار العلاقات على ضوء الراهن السياسي للبلدين، مجلة دراسات افريقية، المجلد1، العدد6، 2021، ص18.

[4] مهدي فليح ناصر الصافي، ايمان نعمة غضبان، مصدر سبق ذكره، ص272.

4- مخاوف اقتصادية تتمثل بارتفاع نسبة البطالة في المجتمع السوداني نتيجة نقص الامدادات المائية مع اعتماد قطاع كبير من سكان ولاية الازرق في السودان على الزراعة والرعي، فضلاً عن احتمالية نسف اقامة اي مشاريع اقتصادية أو زراعية كبرى في تلك الولاية مستقبلاً.

5- مخاوف من عدم تمكن السلطات السودانية من ملء خزانات السدود الواقعة على نهر النيل الازرق وهي (الروصيرص وسنار) واستحالة توليد الطاقة الكهربائية منهما وتوفير مياه الري للمناطق المحيطة[1].

ثانياً: الفوائد التي من الممكن أن يحققها سد النهضة بالنسبة للسودان.

اتسم موقف السودان منذ البداية حيال بناء سد النهضة الاثيوبي بالتضارب والتباين، فعلى الرغم من اعتراض بعض المسؤولين السودانيين على مشروع بناء السد نتيجة للمخاطر التي ذكرناها آنفاً، إلا ان الموقف الرسمي يميل إلى التاييد، إذ يرى في عملية بناء السد، مشروع نهضوي واقتصادي كبير، يمكن أن يخلق تحولات اقتصادية ايجابية كبيرة في بنية الاقتصاد الاثيوبي بشكل خاص، والبنية الاقتصادية للدول المجاورة بشكل عام. وقد تُرجم موقف السوادن الايجابي تجاه المشروع الاثيوبي، عبر الموافقة على (اتفاق اعلان المبادئ) في أذار عام 2013 التي تحكم عملية بناء السد[2]. إذ نص ذلك الاتفاق على أولوية كل من السودان ومصر في الاستفادة من الطاقة الكهربائية التي ستبيعها اثيوبيا لدول حوض النيل باسعار منخفضة. كما ترى السودان بأن للسد أهمية كبيرة في حجز كميات كبيرة من الطمي والتي تقدر بـ(50 مليون طن) سنوياً التي يحملها النيل الازرق كل عام

[1] محمد عبد الكريم احمد، مصدر سبق ذكره، ص18.

[2] تعمدت الولايات المتحدة الامريكية ما بين عامي 2013-2014، تقديم عروض سياسية واقتصادية للسودان بقيادة الرئيس الاسبق (عمر حسن البشير) بهدف استمالة السودان وانحيازه لموقف اثيوبيا في خلافها القائم مع مصر حول سد النهضة، شملت تلك العروض وعوداً برفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للارهاب، وهو ما يعني تبرئة الرئيس البشير من الاتهامات الموجه له من قبل المحكمة الجنائية الدولية بالابادة الجماعية في اقليم دافور غرب السودان، ووعود اخرى باسقاط ديون السودان البالغة نحو (50) مليار دولار، فضلاً عن وعود بجلب الاستثمارات الغربية للسودان الذي يعاني من أزمات اقتصادية كبيرة أدت إلى تدهور قيمة الجنيه السوداني إلى مستويات متدنية. للمزيد راجع د. محمد عبد المجيد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص201-202.

إلى السودان والتي تتسبب بفقدان أكثر من نصف الطاقة التخزينية لخزاني (الرويصيرص وسنار)، فضلاً عن أن السد سيوقف الفياضانات التي تجتاح مدن النيل الازرق في السودان طوال العام[1].

وكان الرئيس السوداني الاسبق (عمر حسن البشير) قد اعلن خلال حفل تدشين مشروع ربط شبكتي كهرباء اثيوبيا–السودان في (5 نوفمبر 2013)، بحضور رئيس الوزراء الاثيوبي الاسبق (هايلي مريام ديسالين) عن تاييد بلاده المطلق لبناء سد النهضة، واكد ان السودان يدعم الموقف الاثيوبي في بناء السد لانه سيحظى بنصيب كبير من الطاقة الكهربائية التي سينتجها السد، وأن مشروع سد النهضة فيه فائدة لكل دول الاقليم بما فيها مصر، وان السودان سوف يعمل عبر اللجنة الثلاثية يداً بيد من أجل مصلحة شعوب المنطقة[2].

المبحث الثاني: الأدوار الدولية والإقليمية في إنشاء سد النهضة الأثيوبي

لقد تبنت اثيوبيا سياسة مائية هدفها استغلال مواردها المائية الوفيرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للشعب الإثيوبي، ونتج عن ذلك وضع مخططات لاقامة العديد من السدود لتوليد الطاقة الكهربائية، ومن ابرز تلك السدود هو ما يعرف بسد النهضة الكبير، الذي اشتركت في دعمه وتمويله وبناءه العديد من الجهات الدولية كلاُ إنطلاقاً من مصالحه، وهو ما أثار تداعيات وتوترات سياسية في العلاقات ما بين مصر وإثيوبيا والسودان.

المطلب الاول: الدور الخارجي في انشاء سد النهضة.

هناك العديد من الاطراف الدولية التي ساهمت في بناء وتمويل سد النهضة الكبير مثل الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا وفرنسا والصين والكيان الاسرائيلي وتركيا وبعض دول الخليج العربي التي قامت بطرح رؤوس الاموال للاستثمار الزراعي في الاراضي المحيطة بمنطقة السد،. إلا أن ابرز الدول التي لعبت الدور المحوري ومنذ البداية في عمليات تخطيط وبناء وتمويل السد هي الولايات المتحدة الامريكية والكيان الاسرائيلي اللذان لعبا دور المحفز للصراعات المائية بين دول حوض النيل تحقيقاً لغايات واهداف دولية خاصة بهما.

---

[1] ابراهيم حردان مطر، قراءة في المسارات التفاوضية حول سد النهضة: مقاربة نظرية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2، 2020، ص664.

[2] زكي البحيري مصر ومشكلة مياه النيل: ازمة سد المهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص386. و د. محمد عبد الكريم احمد، مصدر سبق ذكره، ص15–16.

الفرع الاول: الدور الأمريكي في انشاء سد النهضة.

لعبت الولايات المتحدة الامريكية دوراً بالغ الاهمية والخطورة في منطقة دول حوض النيل، إذ سعت من خلال دورها إلى محاصرة و(شد الاطراف) السياسية المصرية والسودانية في المحيط الاقليمي لهما، وبما يخدم ويحقق تثبيت النفوذ الامريكي سياسياً واستراتيجياً في هذه المنطقة، ومن ثم التمهيد لإيجاد دور فاعل للكيان الاسرائيلي عبر إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في هذه المنطقة. فكلما زاد التغلغل الامريكي سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً في منطقة دول حوض النيل زادت احتمالية تصاعد التفاعلات المائية الصراعية بين دول الحوض، إذ تلعب السياسة الأمريكية دوراً محفزاً لهذا الصراع[1].

وترى الولايات المتحدة الامريكية بأن اثيوبيا تمتاز بموقع استراتيجي هام في منطقة شرق افريقيا، الأمر الذي جعلها ذات أهمية جيوستراتيجية في الفكر الاستراتيجي الامريكي، فاثيوبيا توصف بأنها خزان مياه منطقة شرق افريقيا، فهي لا يرد إليها مياه من الخارج بينما هي تمد جميع الدول المجاورة لها بالمياه، وهي الدولة الوحيدة في القارة الافريقية التي يوجد فيها (11) بحيرة، و(14) نهراً رئيسياً، منها (12) نهراً دولياً مشتركاً مع جيرانها، أهم اربعة من تلك الانهر هي (النيل الازرق، الدندر، عطبرة، السوباط) والتي تتحدر نحو جنوب السودان والسودان ثم مصر، ويقدر اجمالي الموارد المائية المتاحة لاثيوبيا نحو (150 مليار م2) سنوياً[2]. ولما كانت مصر والسودان تعتمد اعتماد شبه كلي على الموارد المائية القادمة من اثيوبيا فأن الولايات المتحدة وجدت في اثيوبيا ورقة ضغط جيوبولوتيكية لتهديد هاتين الدولتين باستمرار، ومن هنا بدأ الدعم الامريكي للمشاريع المائية الاثيوبية ومنذ ستينات القرن الماضي، وكان اول الغيث قيام مكتب الاستصلاح الامريكي باجراء مسح ميداني للاراضي الاثيوبية ووضع دراسة اقترحت استصلاح نحو (400) الف هكتار من الاراضي الزراعية عند الحدود السودانية والتي في حال تنفيذها فأنها ستخفض تدفق مياه نهر النيل إلى دول المصب بنحو (5 مليار م2)، كما اقترحت الدراسة الامريكية انشاء (33) سد وخزان مائي يمكن الاستفادة منها في ري الاراضي الزراعية المستصلحة وتوليد الطاقة الكهربائية[3]. ويرى البعض بأن الغاية الاساسية من ذلك الدعم

[1] وسام علي كيطان، د.عبد الامير عباس الحيالي، التدخلات الاجنبية في اثيوبيا وتأثيرها على الأمن المائي في مصر والسودان، مجلة ابحاث ديالى الانسانية، المجلد2، العدد79، 2019، ص183.

[2] انتصار معاني علي، مصدر سبق ذكره، ص286-287.

[3] سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره، ص140.

الامريكي لاثيوبيا سياسياً واقتصادايا وعسكرياً هي لتقويض التواجد المصري في المحافل الاقليمية والدولية واضعاف تأثيرها في المحيط الافريقي، واضعاف قدرتها على المواجهة في اطار الصراع العربي الاسرائيلي[1].

الفرع الثاني: الدور (الإسرائيلي) في انشاء سد النهضة.

يلعب الكيان (الإسرائيلي) دوراً كبيراً في تحفيز وتأجيج الصراع المائي بين دول حوض النيل، وذلك سعياً لتحقيق مصالحه في هذه المنطقة، ويستند تحرك الكيان الاسرائيلي في هذه المنطقة إلى استراتيجية تهدف إلى تطويق مصر والسودان مائياً للضغط عليهما في اطار الصراع العربي–الاسرائيلي[2]. ويعتمد الكيان (الإسرائيلي) في تحقيق اهداف استراتيجيته التوسعية على عسكرة المياه على الصعيدين الداخلي والخارجي، فيعمل على الصعيد الداخلي بإحكام سيطرته على مصادر المياه في المناطق التي قام باحتلالها بالقوة، اما على الصعيد الخارجي فيعمل على تحقيق السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الموارد المائية المحيطه به لسد احتياجاته المائية المتزايدة. فقد تبنى الكيان الاسرائيلي سياسة تطويق مصر عبر محيطها الاقليمي من خلال التغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في منطقة دول حوض النيل لتشتيتها سياسياً واستراتيجياً، وابعادها عن مراكز القيادة الافريقية، ولضمان حصوله على نسبة مائية ثابتة سنوياً من نهر النيل. وما تجد إليه الاشارة أن الكيان الاسرائيلي قد طالب مصر خلال مفاوضات السلام المصرية–الاسرائيلية عام 1978، بالحصول على نسبة (1%) من مياه نهر النيل عبر مشروع ترعة السلام التي سعى الرئيس المصري الراحل انور السادت لتنفيذها، إلا ان ذلك الامر لم يتحقق[3].

وعليه فأن فشل الكيان الاسرائيلي بالحصول على مياه من نهر النيل عبر صحراء سيناء المصرية إلى صحراء النقب لاعمارها وبناء المستوطنات، دفعه إلى إيجاد طريقاً للوصول إلى مياه نهر النيل عبر سعيه للمساهمة بتمويل وبناء سد النهضة الكبير في اثيوبيا، ففي عام 2010 قام وفد (إسرائيلي) يضم أكثر من

---

[1] ابراهيم يسري، النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الافريقي، الطبعة الاولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2014، ص150.

[2] انور جليل هاشم، تحليل الصراع العربي–الاسرائيلي على المياه باستخدام منهجية السيناريوهات في الدراسات المستقبلية، بحث منشور، بيت الحكمة، مركز الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد24، 2013، ص98.

[3] ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب، مصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد3، العدد3، الملحق3، 2021، ص831–832.

(100) عضواً في مختلف الاختصاصات، بزيارة خمسة دولاً افريقية منها اثيوبيا التي عرض عليها المساهمة في تمويل بناء سد النهضة لانتاج الطاقة الكهربائية ومن ثم التأثير على حصة مصر المائية من نهر النيل، ونتج عن ذلك قيام عدد من ممثلي الشركات (الاسرائيلية) بتوقيع اتفاقاً مع اثيوبيا لتوزيع عوائد الكهرباء الناتجة عن السد[1]. وما يدعم ذلك هو حديث رئيس الاركان المصري (محمد علي بلال) في أيار عام 2013، عن وجود عدد كبير من (الاسرائيليين) يعملون في مشروع السد، إذ تتواجد في أثيوبيا شركات (إسرائيلية) ذات علاقة باحتياجات بناء سد النهضة مثل شركة (سوليل بونيه solel Boneh) للانشاءات، وشركة (اغروتوب Agrotop) للزراعة، وشركة (كور Core) للاكترونيات، وشركة (موتورولا Motorola Israel) للكهرباء والماء، وشركة (كارمل Carmel) للكيمياويات[2]. وعلى ذلك فأن التدخل الاسرائيلي في دول حوض النيل يعتبر الاخطر على استقرار العلاقات بين دول المنطقة وسيحُول ذلك التدخل دون الوصول إلى اتفاق أو تعاون حقيقي بين اثيوبيا ودول المصب (مصر والسودان).

المطلب الثاني: الجهود المصرية والدولية لحل أزمة سد النهضة الاثيوبي.

لا تزال اطراف الازمة (اثيوبيا، مصر، السودان) حول بناء سد النهضة تلتزم بمسار المفاوضات أملاً في التوصل إلى حلول سلمية مرضية للجميع، وتأمل مصر وهي المتضرر الاكبر من بناء السد، أن تنهي الازمة دون تصعيد عبر المفاوضات الثنائية المباشرة مع الجانب الاثيوبي، أو عن طريق الوساطة الدولية، كوساطة الاتحاد الافريقي والامم المتحدة، أو وساطات قوى دولية مؤثرة كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وغيرها. أما عن خيار اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية من قبل مصر فيرى بعض الخبراء أنه امر مستبعد تماماً لاسيما بعد اكتمال بناء السد نهائياً، لان استخدام القوة في تدمير السد ينذر بخطر فيضانات غير مسبوقة للمدن السودانية.

الفرع الأول: الجهود الدبلوماسية المصرية لمواجهة ازمة سد النهضة.

بعد تدهور الأوضاع السياسية في مصر أثر اندلاع ثورة (25 يناير/كانون الاول 2011)، واستمرار اضطراب الاوضاع في البلاد لحين سيطرة الجيش المصري على مقاليد الحكم في (30 حزيران 2013)، بدء

[1] ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب، مصطفى جاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص832.

[2] مهدي فليح ناصر الصافي، ايمان نعمة غضبان، مصدر سبق ذكره، ص370.

التحرك الدبلوماسي المصري إقليمياً ودولياً بشكل اكثر وضوحاً لمواجهة السياسات المائية الاثيوبية المضرة بمصالح مصر. فبدأت الاخيرة بمفاوضات جديدة واظهرت اسلوب التهدئة وعدم الاعتراض على عملية إكمال بناء سد النهضة ما لم يضر بمصالح مصر المائية. وكانت الحكومة المصرية الجديدة خلال عام 2013 مجبرة على اعتماد اسلوب الدبلوماسية الهادئة في محاولة منها لتدعيم الأمن الداخلي المصري والتصدي لكل من يعمل على زعزعت امن مصر[1]، وهذا الأمر اسهم بشكل غير مباشر بتقوية موقف اثيوبيا في تحقيق سياساتها الرامية إلى اكمال بناء سد النهضة الكبير، كما اندفع اثيوبيا نحو لعب دور الزعامة في حوض النيل والقرن الافريقي وحاولت تعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية لاسيما مع تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادية تصل إلى (10%) خلال السنوات الاخيرة[2]. وبعد ذلك اتخذت الدبلوماسية المصرية عدة خطوات واقعية لإدارة الازمة مع اثيوبيا واهمها[3]:

1- تعريف المجتمع الدولي والافريقي بحجم الاضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن ان يحدثها بناء سد النهضة بالنسبة لمصر.

2- حث جامعة الدول العربية والمؤسسات الاقليمية والدولية ومجلس الأمن الدولي على اتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه اثيوبيا وسياساتها المائية ضد مصر.

3- حث الدول العربية التي لديها مشاريع استثمارية في اثيوبيا مثل السعودية وقطر والامارات، من اجل الضغط على الجانب الاثيوبي والوقوف مع مصر لنيل حقوقها المائية من مياه نهر النيل.

4- محاولة اقناع الدول العربية المصدرة للنفط بالتلويح بقطع تصدير النفط إلى اثيوبيا لما لذلك من تأثير سلبي على وضعها الاقتصادي وامكانية خلق ازمات داخلية فيها.

5- الاتصال بدول جوار اثيوبيا (ارتيريا وجيبوتي) للتأثير عليها بحكم العلاقات التاريخية والاهمية الاستراتيجية لهاتين الدولتين، إذ اثمرت تلك الاتصالات التأكيد على حق مصر التاريخي والانساني في مياه النيل ووفقاً للاتفاقيات التي تنظم جريانه وحصص الدول المتشاطئه عليه.

---

[1] صباح رجا جربوع الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في ازمة سد النهضة التحديات والحلول، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد28، العدد8، 2021، ص298.

[2] يونس عبدلي موسى، اثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2016، ص15.

[3] صباح رجا جربوع الشمري، مصدر سبق ذكره ، ص298-299.

وعلى الرغم من كل تلك التحركات الدبلوماسية المصرية لمواجهة السياسات المائية لاثيوبيا وكسب مواقف دولية لصالحها، إلا أن الموقف المصري بقي ضعيف، نتيجة انحياز السودان لصالح اثيوبيا في بناء السد، أملاً في الحصول على حصة كبيرة من الطاقة الكهربائية المنتجة من السد، وهو الامر الذي دفع مصر للتحرك من اجل تقليل الاضرار التي ستصيبها فقامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع كل من اثيوبيا والسودان في محاولة للحفاظ على حصصها المائية من مياه نهر النيل، وعدم التاثير عليها سلباً إذا ما اكتمل بناء سد النهضة[1].

اهم الاتفاقيات الموقعة بين مصر–اثيوبيا بشأن مياه نهر النيل بعد عام 2013:

أولاً: وثيقة اعلان المبادئ (الاتفاقية الاطارية).

وقعت هذه الاتفاقية في العاصمة الخرطوم في (23/أذار/2015) بين كل من مصر والسودان واثيوبيا، وتضمنت اتفاق الاطراف الثلاثة على ورقة عمل تشمل عشرة مبادئ بشأن سد النهضة الاثيوبي تلتزم بها الدول الثلاث الموقعة عليها. واهم ما اكدت عليه الاتفاقية: التفاهم المشترك، وتحقيق المنفعة المشتركة، والمكاسب للجميع وفق القانون الدولي، والالتزام بمبدا عدم التسبب بأي ضرر يلحق بالدول الثلاثة على اساس الثقة المتبادلة بينهما[2].

ثانياً: وثيقة الخرطوم.

هي الوثيقة التي وقعتها مصر مع كل من السودان واثيوبيا في (29/كانون الاول/2015)، بهدف خروج مصر باقل الخسائر إذا ما اكتمل بناء السد، ووقعت هذه الوثيقة التي سميت بوثيقة الخرطوم من قبل وزراء الخارجية والري للدول الثلاث وشملت على عدة نقاط أهمها: الالتزام الكامل بوثيقة اعلان المبادئ التي وقعها روساء الدول الثلاث في أذار 2013، والاتفاق على اختيار شركة (ارتيليا) الفرنسية التي لها مشاريع في مصر للقيام بدراسة مشروع تنفيذ سد النهضة على أن لا تتجاوز مدة هذه الدراسة عاماً واحداً، والاتفاق على التزام

[1] صباح رجا جربوع الشمري، مصدر سبق ذكره، ص299.

[2] خالد فؤاد، سد النهضة: مصر وازمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016، ص5.

اثيوبيا الكامل باعلان المبادى بخصوص ملء السد وتشغيله وزيادة عدد الفتحات لتمرير كمية المياه التي طالبت بها مصر [1].

ويلاحظ مما سبق أن الدبلوماسية المصرية في إدارة المفاوضات مع اثيوبيا بخصوص سد النهضة كانت متخبطة وغير متزنة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال توقيع مصر على اتفاقيات زادت من حق اثيوبيا في مشروع بناء سد النهضة، ويأتي ذلك نتيجة لتراكمات عدة منها: تخلي مصر عن دورها القيادي في القرن الافريقي منذ سبعينيات القرن الماضي، وعدم الانتباه للخطر الحقيقي المتمثل بالدور (الإسرائيلي) في افريقيا عامة واثيوبيا خاصة، فضلاً عن ضعف الدعم العربي لمصر في مواجهة اثيوبيا، ناهيك عن اسباب اخرى داخلية تخص الوضع السياسي في مصر.

الفرع الثاني: جهود ودور الوساطة الدولية وآفاق الحل حول أزمة سد النهضة.

أن موضوع سد النهضة الاثيوبي يعد واحداً من القضايا التفاوضية التي تصدرت المشهد السياسي الدولي، للعقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، إذ حظيت هذه القضية باهتمام كبير من قبل الدول والمنظمات الدولية والاوساط غير الرسمية، لما لها من انعكاسات على الشعوب والدول المعنية بها، وقد جرت عدة جولات تفاوضية بوساطات دولية بين اثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة اخرى، لفترة قاربت العشرة سنوات دون التوصل إلى حلول أو نتائج نهائية، ويبدو ان اثيوبيا تعمدت اتباع سياق تفاوضي تتمكن من خلاله كسب الوقت من اجل استكمال مشروع بناء سد النهضة في اراضيها ودون أن تلزم نفسها بأي اتفاق مع دول المصب (مصر والسودان). ادراكاً منها بأن اكمال تنفيذ المشروع هو مطلب أمن قومي له ابعاده السياسية والاقتصادية والأمنية، ومن أبرز الجهات الدولية المعنية باستمرار المفاوضات حول بناء سد النهضة هي منظمة الاتحاد الافريقي، ومنظمة الامم المتحدة، انطلاقاً من اهدافهما بتحقيق السلام والاستقرار في افريقيا والعالم.

أولاً: دور منظمة الاتحاد الافريقي في حل أزمة سد النهضة.

يتميز موقف الاتحاد الافريقي بالنسبة لقضية بناء سد النهضة بالتعقيد الشديد، وذلك لعدة اسباب ياتي في مقدمتها عدم توافق الدول الاعضاء في الاتحاد ولاسيما في منطقة القرن الافريقي على رؤى مشتركة تضمن مصالح اطراف النزاع، فضلاً عن وجود مقر الاتحاد الافريقي في اراض احد اطراف النزاع (ونعني هنا اثيوبيا)

[1] صباح رجا جربوع الشمري، مصدر سيق ذكره، ص300.

وهو ما قد يتعرض إلى تاثيرات وضغوط كبيرة من قبل اديس ابابا بحكم تواجده في اراضيها. وقد جاءت أزمة سد النهضة بمثابة اختباراً حقيقياً لقدرة الاتحاد الافريقي على ابراز نفسه كمنظمة إقليمية فاعلة يمكنها حل مشكلات القارة الافريقية، سيما أن ازمة سد النهضة تعد أزمة نموذجية بالنسبة لعمل الاتحاد الافريقي فهي واحدة من أكبر النزاعات المائية القائمة في القارة الافريقية، وباتت هناك خشية كبيرة لدى الافارقة من أن أزمة سد النهضة قد تنحدر صوب المواجهة العسكرية الكبرى على نحو يضع مجمل مناطق الاحواض المائية المشتركة في القارة الافريقية ضمن "حزام الاضطراب السياسي" وفتح الباب امام القوى الدولية للتدخل وتحقيق مصالحها الخاصة على نحو فعال[1].

لذلك فالاتحاد الافريقي حاول أن يلعب دوراً في تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين الثلاث (مصر والسودان واثيوبيا) في مفاوضات الخرطوم عام 2015، عبر المؤسسات الاستشارية التي انيط بها فحص الجوانب الفنية للسد في (2015–2016)، وهو موقف يتأسس على عدم رغبة الاتحاد الافريقي بتدويل القضايا الافريقية، لما لذلك من تقليص لدوره ووظيفته التي تأسس من اجلها وهي تحقيق المصالح الافريقية، وحل المشكلات الخاصة بالقارة، عبر الآليات والمجالس التي شكلها الاتحاد لهذا الغرض[2].

إلا أن الآليات الافريقية تبدو ضعيفة وغير قادرة على الدفع بالموقف إلى الامام في ضل غياب أوراق وساطة فاعلة بيد الاتحاد الافريقي، ومن الطبيعي أن يؤول التفاوض في ضل الغطاء الافريقي إلى طريق مسدود، وتكرار اثيوبيا ومصر لنفس الادعاءات والاستراتيجيات والمواقف[3].

ثانياً: دور منظمة الأمم المتحدة في حل أزمة سد النهضة.

على الرغم من تعويل الدول النامية على منظمة الامم المتحدة في حلحلة الاشكالات والنزاعات الدولية الشائكة ذات التعقيد الذي قد يؤدي إلى اندلاع صراعات مسلحة من شانها تعريض السلام العالمي للخطر، فأن الامم المتحدة نادراً ما تقدم حلولاً سريعة في هذا المضمار، إذ ينص ميثاق الامم المتحدة في مادته (1/33)، (يجب على اطراف اي نزاع دولي من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله

[1] علي هادي فرحان الشمري، الوساطة الدولية لحل أزمة سد النهضة، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد18، عدد52، 2022، ص659.

[2] محمد عبد الكريم احمد، مصدر سبق ذكره ، ص11.

[3] علي هادي فرحان الشمري، المصدر السابق، ص660.

في بادئ الامر بطريقة المفاوضة والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجوأ إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اخيارهم) [1]، وإنطلاقاً من ذلك فأن الامم المتحدة دائماً ما تقدم بيانات ونصائح (غير ملزمة) لاطراف النزاع حول سد النهضة الاثيوبي، وتدعوهم للجوء إلى اجراء المفاوضات المباشرة أو التحقيق والتوفيق، والالتزام باتفاق اعلان المبادئ الموقع بينهما عام 2015، أو اللجوء إلى وساطة الاتحاد الافريقي باعتباره المنظمة الاقليمية المختصة بتسوية النزاعات بين الدول الافريقية.

الخاتمة والاستنتاجات:

أن مشروع سد النهضة الإثيوبي المدعوم من قبل اطراف دولية وإقليمية، بات يشكل خطراً حقيقياً على دولتي المصب ولاسيما مصر التي يعرض أمنها القومى للاختراق من احد اهم بواباته التاريخية وهى بوابة مياه نهر النيل، إذ أن إنشاء هذا السد له تأثيرات سلبية على الامن المائي والغذائي لمصر، فهو يتسبب باضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، تتمثل بنقص المياه المتاحة لقطاعات الري والزراعة والشرب فى مصر ونقص في انتاج الطاقة الكهربائية المولدة من السد العالي، وهو ما يعنى زيادة الاعباء الاقتصادية لتعويض هذا النقص، والأمر الاصعب والاهم هو الكارثة التي قد تؤدي إلى غرق أجزاء كبيرة من اراضي دولتي المصب ولاسيما السودان في حالة إنهيار السد كليا أو جزئياً نتيجة إنشائه في منطقة نشطة بركانياً وزلزالياً. الامر الذي دفع دولتي المصب إلى التحرك إقليمياً ودولياً للضغط على أثيوبيا من اجل ضمان تقليل اضرار سد النهضة.

أهم ما توصل إليه الباحث من استنتاجات:

1- ترى اثيوبيا ان انجاز بناء سد النهضة إلى جانب سدود اخرى هو حقاً وطنياً يتيح لها التصرف بمواردها المائية والاستفادة منها بصرف النظر عن مصالح الدول الاخرى المستفيدة من مياه نهر النيل.

2-أن شروع اثيوبيا ببناء سد النهضة تقف وراه دوافع اقتصادية تتمثل بتعظيم الاستفادة من تنظيم استخدام مواردها المائية في الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

3-يرى البعض أن اثيوبيا مشتركة بمؤامرة استنزاف مصر لحساب جهات واطراف إقليمية ودولية ترتبط معها بمصالح استراتيجية.

[1] ناجي محمد اسامة الشاذلي، دور المنظمات الدولية في التسوية السلمية لنزاع سد النهضة الاثيوبي، مجلة روح القوانين، العدد90، كلية الحقوق، جامعة طنطا، أيلول2020، ص214.

4- أن تجاهل مصر وعدم انتباهها للخطر الحقيقي المتمثل بالتغلغل (الاسرائيلي) المدعوم امريكياً في افريقيا بشكل عام وأثيوبيا بشكل خاص، أدى إلى تفوق اثيوبيا سياسياً واستراتيجياً.

5- التقصير الواضح للدبلوماسية المصرية بإقامة تحالف حقيقي مع السودان وتوحيد رؤى البلدين في مواجهة السياسات المائية لاثيوبيا، وكان ذلك التقصير واضحاً من خلال انتقال موقف السودان من معارض لاثيوبيا إلى مؤيد لها، مما اضعف موقف مصر التفاوضي.

6- ضعف الدعم العربي لمصر وزيارة حجم الاستثمارات العربية في اثيوبيا انعكس سلباً على الموقف المصري في مواجهة الموقف الاثيوبي المدعوم دولياً.

Conclusion:

The project of the Ethiopian Renaissance Dam, supported by international and regional parties, has become a real danger to the downstream countries, especially Egypt, which exposes its national security to penetration from one of its most important historical gates, which is the water gate of the Nile River, as the construction of this dam has negative effects on the water and food security of Egypt. , it causes great economic, social and environmental damage, represented by the shortage of water available for the irrigation, agriculture and drinking sectors in Egypt and a shortage in the production of electric energy generated by the High Dam, which means an increase in economic burdens to compensate for this shortage, and the most difficult and most important thing is the catastrophe that may lead to the sinking of parts of the country. A large part of the lands of the two downstream countries, especially Sudan, are in the event of the dam's complete or partial collapse as a result of its construction in a volcanically active and seismic area. This prompted the downstream countries to move regionally and internationally to put pressure on Ethiopia in order to ensure that the damages of the Renaissance Dam are reduced.

The most important conclusions reached by the researcher:

1- Ethiopia believes that the completion of the construction of the Renaissance Dam along with other dams is a national right that allows it to dispose of its water resources and benefit from them regardless of the interests of other countries benefiting from the waters of the Nile.

2- Ethiopia's start to build the Renaissance Dam is motivated by economic motives represented in maximizing the benefit from regulating the use of its water resources in agriculture, industry and electric power generation.

3 - Some see that Ethiopia is involved in a conspiracy to drain Egypt on behalf of regional and international parties and parties with which it has strategic interests.

4 - Egypt's ignoring and inattention to the real danger represented by (Israeli) penetration supported by the United States in Africa in general and Ethiopia in particular, led to Ethiopia's political and strategic superiority.

5- The clear failure of the Egyptian diplomacy to establish a real alliance with Sudan and unify the visions of the two countries in the face of Ethiopia's water policies.

6- Weak Arab support for Egypt and the visit to the volume of Arab investments in Ethiopia reflected negatively on the Egyptian position in the face of the internationally supported Ethiopian position.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب.

1-ابراهيم يسري، النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الافريقي، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2014.

2-خالد فؤاد، سد النهضة: مصر وازمة الخيارات الصعبة، تقديرات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

3-زكي البحيري مصر ومشكلة مياه النيل: ازمة سد المهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016.

4-منذر خدام، الامن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ايلول 2003.

ثانياً: المجلات والدوريات.

1-ابراهيم حردان مطر، قراءة في المسارات التفاوضية حول سد النهضة: مقاربة نظرية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2، 2020.

2-احمد جاجان عباب حمد، تأثير سد النهضة الاثيوي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد 13، العدد2، 2018.

3-أذار عبد خليفة، أزمة سد النهضة وتأثيرها على العلاقات المصرية _ الاثيوبية، مجلة الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد139، كانون الاول، 2021.

4-انتصار معاني علي، الابعاد الجيوبولوتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، المجلد28، العدد1، 2017.

5-انور جليل هاشم، تحليل الصراع العربي-الاسرائيلي على المياه باستخدام منهجية السيناريوهات في الدراسات المستقبلية، بحث منشور، بيت الحكمة، مركز الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد24، 2013.

6-خالد فؤاد، سد النهضة: مصر وازمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرةن 2016.

7-سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لانشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد15، العدد63، 2018.

8-صباح رجا جربوع الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في ازمة سد النهضة التحديات والحلول، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد28، العدد8، 2021.

9-صلاح سمير البندراوي، مشكلة سد النهضة واعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد1، 2018.

10-عباس محمد شراقي، جيولوجية سد النهضة الاثيوبي وأثرها على امان السد، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2014.

11-علي هادي فرحان الشمري، الوساطة الدولية لحل أزمة سد النهضة، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد18، عدد52، 2022.

12-محمد زهير عبد الكريم، خيارات السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سد النهضة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مجلة دراسات دولية، العدد85، 2021.

13-محمد عبد الكريم احمد، سد النهضة: السودان واثيوبيا-مسار العلاقات على ضوء الراهن السياسي للبلدين، مجلة دراسات افريقية، المجلد1، العدد6، 2021.

14-محمد عبد المجيد الزبيدي، سد النهضة في اثيوبيا الصراع القائم مياه نهر النيل، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، المجلد1، العدد43، 2020،

15-مهدي فليح ناصر الصافي، ايمان نعمة غضبان، أثر سد النهضة الاثيوبي على الأمن المائي لدول المصب (مصروالسودان)، جامعة ذي قار، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الرابع، العدد الاول، السنة الرابعة، 2022.

16-ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب، مصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد3، العدد3، الملحق3، 2021.

17-ناجي محمد اسامة الشاذلي، دور المنظمات الدولية في التسوية السلمية لنزاع سد النهضة الاثيوبي، مجلة روح القوانين، العدد90، كلية الحقوق، جامعة طنطا، أيلول2020.

18-وسام علي كيطان، د.عبد الامير عباس الحيالي، التدخلات الاجنبية في اثيوبيا وتأثيرها على الأمن المائي في مصر والسودان، مجلة ابحاث ديالى الانسانية، المجلد2، العدد79، 2019.

19-يونس عبدلي موسى، اثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2016.

ثالثاً: مواقع الانترنت

1-اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على ابواب سد النهضة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2015، ص16. متاح على الموقع الالكتروني: https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads

2-سلمان محمد احمد سلمان، اضواء على اتفاق اعلان مبادئ حول سد النهضة، صحيفة الراكوبة، الخرطوم، 24 أذار، 2015، متاحة على الرابط الالكتروني: https://ara.alrakoba.net

3-استراتيجية مصر لاحتواء الملء الثالث لسد النهضة الاثيوبي، مقالة متاحة على موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/6/22

References:

First: the books.

1- Ibrahim Yousry, The Nile, Egypt, the Renaissance Dam and the Wars of the Horn of Africa, first edition, Academic Library, Cairo, 2014.

2- Khaled Fouad, The Renaissance Dam: Egypt and the Crisis of Difficult Choices, Political Estimates, Cairo, The Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, 2016.

3- Zaki El-Behairy, Egypt and the Nile Water Problem: The Al-Mahda Dam Crisis, Egyptian General Book Organization, Cairo, 2016.

4- Munther Khaddam, Arab Water Security: Reality and Challenges, Center for Arab Unity Studies, first edition, Beirut, September 2003.

Second: magazines and periodicals.

1- Ibrahim Hardan Matar, Reading in the Negotiating Paths on the Renaissance Dam: A Theoretical Approach, Anbar University Journal for Legal and Political Sciences, Volume 10, Issue 2, 2020.

2- Ahmed Gajan Abab Hamad, The Impact of the Great Ethiopian Renaissance Dam on the future of water resources in Egypt and Sudan (a study in political geography), Kirkuk University Journal for Human Studies, Volume 13, Issue 2, 2018.

3- March Abdel Khalifa, The Renaissance Dam crisis and its impact on Egyptian-Ethiopian relations, Journal of Arts, Al-Mustansiriya University, Issue 139, December, 2021.

4- The Triumph of Maani Ali, The Geopolitical Dimensions of Building the Renaissance Dam on the Downstream Countries (Egypt and Sudan), Journal of the College of Education for Girls, University of Baghdad, Educational and Psychological Research Center, Volume 28, Issue 1, 2017.

5- Anwar Jalil Hashem, Analysis of the Arab-Israeli conflict over water using the methodology of scenarios in future studies, published research, House of Wisdom, Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, No. 24, 2013.

6- Khaled Fouad, The Renaissance Dam: Egypt and the Crisis of Difficult Choices, The Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Cairo 2016.

7- Sawsan Sabih Hamdan, External Support for the Establishment of the Grand Ethiopian Renaissance Dam and its Repercussions on the Nile Basin Countries, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Vol. 15, No. 63, 2018.

8- Sabah Raja Jerboa Al-Shammari, Egyptian diplomacy and its role in the Renaissance Dam crisis, challenges and solutions, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume 28, Issue 8, 2021.

9- Salah Samir Al-Bandrawi, The problem of the Renaissance Dam and the reformulation of Egyptian foreign policy orientations in the African circle, Arab Democratic Center, Berlin, Journal of African Studies and the Nile Basin, No. 1, 2018.

10- Abbas Mohamed Sharaki, Geology of the Grand Ethiopian Renaissance Dam and its impact on the safety of the dam, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2014.

11- Ali Hadi Farhan Al-Shammari, International Mediation to Resolve the Renaissance Dam Crisis, Wasit Journal of Human Sciences, Vol. 18, No. 52, 2022.

12- Mohamed Zuhair Abdel Karim, Egyptian foreign policy options regarding the problem of the Renaissance Dam during the era of President Abdel Fattah El-Sisi, Journal of International Studies, No. 85, 2021.

13- Mohamed Abdel Karim Ahmed, The Renaissance Dam: Sudan and Ethiopia - the course of relations in the light of the political current of the two countries, Journal of African Studies, Volume 1, Number 6, 2021.

14- Muhammad Abd al-Majid al-Zubaidi, The Renaissance Dam in Ethiopia, the ongoing conflict, the waters of the Nile, the International and Political Journal, Al-Mustansiriya University, Vol. 1, No. 43, 2020,

15- Mahdi Falih Nasser Al-Safi, Iman Neama Ghadhban, The Impact of the Ethiopian Renaissance Dam on the Water Security of Downstream Countries (Egypt and Sudan), Dhi Qar University, Journal of Sustainable Studies, Volume IV, Issue One, Fourth Year, 2022.

16- Miad Abdel Razzaq Abdel Wahab, Mustafa Jassim Hussein, The Conflict over the Waters of the Nile, Journal of Sustainable Studies, Volume 3, Number 3, Supplement 3, 2021.

17- Naji Muhammad Osama El-Shazly, The Role of International Organizations in the Peaceful Settlement of the Ethiopian Renaissance Dam Dispute, Spirit of Laws Journal, Issue 90, Faculty of Law, Tanta University, September 2020.

18- Wissam Ali Keitan, Dr. Abdel Amir Abbas Al-Hayali, Foreign interventions in Ethiopia and their impact on water security in Egypt and Sudan, Diyala Humanitarian Research Journal, Volume 2, Issue 79, 2019.

19- Yunus Abdali Musa, Ethiopia between the challenges of reality and future aspirations, Mogadishu Center for Research and Studies, 2016.

Third: Websites

1- The Khartoum Agreement and the Loss of Egyptians' Rights at the Gates of the Renaissance Dam, Hardo Center for Supporting Digital Expression, Cairo, 2015, p. 16. Available at: https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads

2- Salman Muhammad Ahmed Salman, Lights on an Agreement to Declaration of Principles on the Renaissance Dam, Al Rakoba newspaper, Khartoum, March 24, 2015, available at the website: https://ara.alrakoba.net

3- Egypt's strategy to contain the third filling of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, article available on Al Jazeera's website: https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/6/22